



الغزو الاستعماري الفرنسي لتافيلالت وتأثيره على أريافها

امبارك أيت عمر

طالب باحث في سلك الدكتوراه بكلية الآداب والعلوم الإنسانية ببني ملال -

المغرب

تحت إشراف الأستاذين:

الدكتور الحسن بودرقا، والدكتور عبد الرزاق أبو الصبر

ملخص:

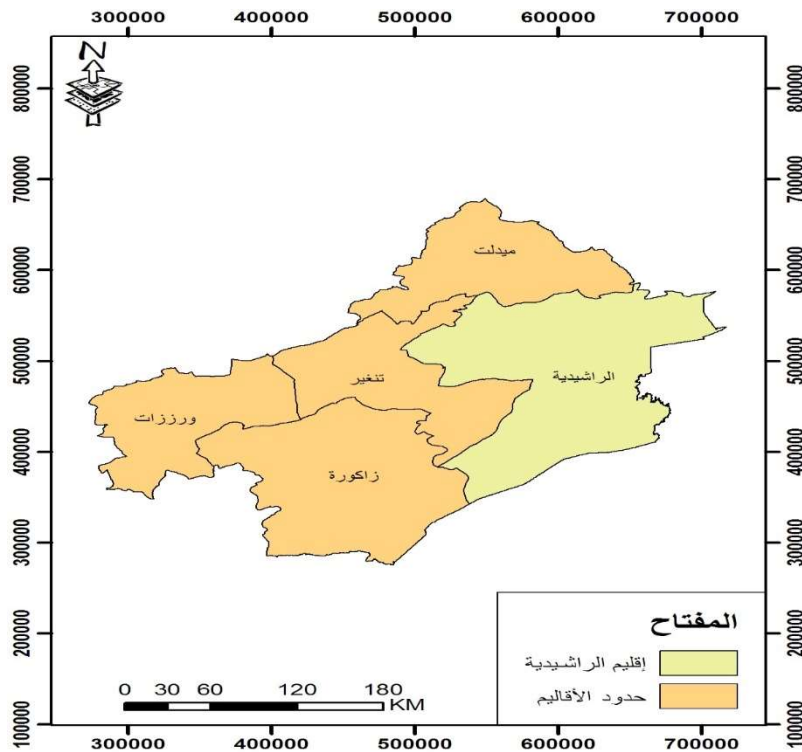
تعرضت منطقة تافيلالت ابتداء من 15 يناير 1932 لاحتلال فرنسي، نتج عنه عدة تحولات مست أريافها، خاصة في المجال الاجتماعي والعماري، بحيث ظهرت سمات هذه التحولات جلية على نمط العيش والذهنيات والعادات والتقاليد والأعراف والمعمار والعلاقات الاجتماعية. وسنركز في هذه المداخلة، على ما مس أرياف تافيلالت من تحولات، وخاصة منها على مستوى القصور والقصبات، والتي كانت لها قيمة تاريخية تشجع على البحث والنبش عن تفاصيل نشأتها وأقول بعضها وبقاء بعضها لكنه معرض للنسيان والاهمال نتيجة الاستراتيجية الاستعمارية. فالمستعمر أحدث تغييرات جديدة على أرياف تافيلالت، من خلال إنشاء مراكز حضرية جديدة ذات طابع عسكري وإداري بالقرب من هاته القصور والقصبات وبمحاذاة الأسواق، مما انعكس سلبا على هاته القصور. وهذا الإهمال استمر حتى بعد خروج المستعمر من البلاد، بحيث عانت هاته المعالم التاريخية من قلة الاهتمام، رغم كونها تراثا حضاريا يشهد على مدى براعة الإنسان الفيلاي وإبداعه في تكيفه مع بيئته القاسية. كما أدت هاته المراكز الحديثة إلى إحداث تحول على مستوى التطور البشري والحضري والمعماري، وكذا على مستوى ضبط التوزيع المجالي للقبائل بتافيلالت، خاصة بعد إحداث تقسيم إداري لمكاتب الشؤون الأهلية سنة 1934م.



مقدمة:

شهدت منطقة تافيلالت خلال النصف الأول من القرن العشرين عدة تحولات على مستوى أريافها، نتيجة التغييرات التي أحدثتها نظام الحماية الفرنسية خاصة على عمران القصور، وهو الأمر الذي دفع الإنسان الفيلاي إلى التكيف ومحاولة الانسجام مع هذه المتغيرات التي طالت أريافه، بحيث عمل على خلق نظام إنتاجي محكم ليضمن استقراره واستمراره، فقام بإعداد هذا المجال وتنظيمه في إطار أرياف صحراوية أو ما يسمى بالوحدات، لكي تكون قادرة على تحقيق حاجياته خاصة عنصر الماء كمادة حيوية ضرورية للحياة. إلا أن هاته الأرياف الفيلاية عرفت خلال الفترة الاستعمارية عدة تحولات نتيجة التخطيط والإعداد من جهة، والتهميش والاقصاء من جهة ثانية. فكان أهم عنصر تأثر خلال هذه الفترة هو نظام القصر وعمرانه ونمط عيشه وعاداته وتقاليده وأعرافه، بعدما كان لهذا القصر وظائف هامة عبر قرون من الزمن. فأين تتجلى إذن هاته التحولات التي مسّت أرياف ومجال تافيلالت ما بين 1916 و1956م؟

خريطة توطين إقليم الرشيدية ضمن جهة درعة تافيلالت



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، التقسيم الإداري لسنة 2016 (بتصرف)

بعد إتمام عملية الغزو لأرياف تافيلالت، أقدم الاستعمار على جعل هاته الأرياف إقليما عسكريا بموجب قرار الإقامة العامة الصادر بتاريخ 8 أبريل 1934 بانتخاذ مدينة قصر السوق عاصمة له⁽¹⁾، وبذلك تم انتزاع الإدارة الترابية العسكرية والمدنية من الريصاني بقلب أرياف تافيلالت وتحويلها إلى قصر السوق وفق التصور الاستعماري الجديد لإدارة التراب وإعداده وتدييره ليخدم المصالح الاستعمارية. فبعدما كانت الريصاني العاصمة السابقة لتافيلالت لمدة تزيد عن إثني عشر قرنا، قام المستعمر بتحويلها إلى مكتب للأهالي تابع لمركز أرفود، وحولت العاصمة الإقليمية إلى قصر السوق (الرشيدية حاليا) التي أسست خلال العقد الثاني من القرن العشرين⁽²⁾. فتنتج عن هذه الإجراءات وعن شدة المقاومة ما يلي:



- تضرر العديد من المنشآت الاقتصادية خاصة المائية منها والتي تجلت في السدود التحويلية والسواقي المغذية لأرياف تافيلالت وتحويل مياه نهر زيز نحو نهر أمربوح المجرى الأصلي لزيز.
- خلخلة البنيات التقليدية خاصة مؤسسة القصر، والتركيز على المراكز الجديدة التي أصبحت مقرات الدوائر الإدارية.
- سألحوا معالجة موضوع الغزو الاستعماري الفرنسي لتافيلالت وتأثيره على أريافها باستحضار مؤسسة القصر وما طرأ على هذا النمط المعماري من تغيرات بسبب الاحتلال الأجنبي ومخلفاته، وسأركز على النقاط الآتية:
- الأعراف القبلية بأرياف القصور الفيلايلية
- دور الغزو الفرنسي في تغير الهوية المعمارية لقصور تافيلالت وأريافها

أولاً: الأعراف القبلية بأرياف القصور الفيلايلية.

كما يعلم الجميع فمناخ منطقة تافيلالت يتسم بالحرارة والجفاف وقلة التساقطات، وبهذا حاول إنسان الواحة التأقلم مع هذا المناخ رغم قساوته، وذلك من خلال تقنين تصرفاته اتجاه الطبيعة واتجاه أخيه الإنسان في هاته الأرياف الفيلايلية. فالقصر فعلاً مجتمع مصغر له عاداته وتقاليده وطقوسه وخط عيشه، هذه الأمور كلها تحتاج إلى جهاز تنظيمي يحدد حقوق وواجبات أهل القصور الفيلايلية. فالوظيفة السياسية للقصر تتجلى في وجود نظام داخلي تضعه "الجماعة" أو "القبيلة" ويسهر الشيخ على تنفيذه ومعاينة كل من يخالفه، كعقوبة "النزول" مثلاً على خارقيه منها مثلاً عدم ركوب الدراجة بداخل أزقة القصر وهلم جرا، وفي زيارتنا إلى قصر إرارة ومولاي عبد الله الدقاق صادفنا هذا القانون مكتوباً في بوابة القصرين كما في الصورتين أسفله، والتي ضمت القوانين التالية:

صورة باب قصر مولاي عبد الله الدقاق



صورة بقصر إرارة



المصدر: تصوير شخصي بتاريخ 2022/12/6

- ممنوع ركوب الدراجات العادية والنارية داخل القصر.
- ممنوع لعب الكرة داخل القصر.
- ممنوع دخول الأطفال أقل من 7 سنوات للمسجد إلا بمرافقة ولي الأمر.
- ممنوع رمي الأزبال داخل القصر.



- ممنوع دخول الباعة المتجولين.

إن المتمنع جيدا في هاته القوانين الضابطة للحياة داخل القصر، سيجد أنها تهدف إلى الحفاظ على حرمة الحياة الداخلية للقصر الإبراري خاصة والقصور الفيلاية عامة. فعندما اتفقت القبيلة على منع استخدام الدراجات داخل القصر هدفت إلى الحفاظ على الهدوء والسكينة داخل القصر، دون ازعاج وضجيج أصوات الدراجات النارية، خاصة ونحن نعلم أن أهل القصر يعتمدون في إدخال مؤتمهم ومنتوجاتهم الفلاحية من المزارع على الدواب، واحتراما لهاته الدواب وعدم ازعاجها منع استخدام الدراجات داخل أزقة القصر. أما منع الأطفال من لعب الكرة داخل القصر فهو راجع إلى عدم توفر القصر على مساحات واسعة مخصصة لذلك، فهم يلجؤون للعب داخل الأزقة مما يعرقل المارة ويزعجهم، ولهذا اتفقت "الجماعة" على وضع هذا المنع. كما شددت القبيلة على حماية بيعة القصر، وذلك بمنع رمي النفايات في أزقته، بحيث يتم جمعها ووضعها في أماكنها المخصصة لذلك خارج القصر، فقد عملت الجماعة الترابية السفلات مؤخرا على تزويد جميع القصور التابعة لنفوذها بحاويات لرمي النفايات. وفي آخر هاته اللوحة هناك شيء مهم جدا وهو منع الغرباء من دخول القصر وخاصة الباعة المتجولين، فهو من جهة حماية لأمن القصر من السرقات المتوقعة، ومن جهة أخرى حفظاً للأعراض الذي يحرص أهل القصر على توفيره لنسائهم وبناتهم من الأجنب كيفما كان نوعهم.

ثانيا: مساهمة الغزو الفرنسي في تغير الهوية المعمارية للقصور بتافيلالت وأريافها.

1- أدى الغزو الفرنسي لتافيلالت إلى اختيار مؤسسة القصر:

لقد عمل الاحتلال الفرنسي لتافيلالت على تفكك البنيات التقليدية، المتمثلة في التماسك والتساكن الاجتماعي الذي عرفته القصور، بحيث أدركت فرنسا تلك القوة التي يمثلها المجتمع الريفي بالقصور، والذي كان حجر عثرة أمامهم لإتمام توسعاتهم الإمبريالية على أراضي الجنوب الشرقي للبلاد. فشق عليها ترويض هذا المجتمع القصري الذي كان يرفض رفضا باتا دخول النصارى لتافيلالت، فعمدت إدارة المستعمر على زرع جواسيسها وعملائها في الأوساط القبلية لأرياف تافيلالت. كما حاولت الإدارة الاستعمارية استغلال بعض التناقضات القبلية واستغلالها لصالحها لضرب تلك الوحدة التضامنية بين أفراد القصر الواحد وكذا بين القصور، كاستغلال الصراع التاريخي بين أيت عطا وأيت يافلما، وكذا تضيق الخناق الاقتصادي على القبائل الرحل، كما كان لإقدامها على نسف القوانين العرفية القبلية وهياكلها التنظيمية المتمثلة في مؤسسة "الجماعة" والشيخ ضربة قاضية لمؤسسة القصر. بحيث لم يعد يتم انتخابه وعوضته السلطات الاستعمارية بمنصب القائد الذي يفرض من طرف الاستعمار ويؤدي مهمة شيخ القبيلة، الأمر الذي يسر للإقامة العامة الفرنسية سهولة التدخل في الأمور الداخلية للقصور الصحراوية، كما قامت كذلك بإحداث محاكم عرفية قائدية⁽³⁾ ذات انتشار واسع في أرياف تافيلالت، الأمر الذي ساهم في انتكاسة التنظيمات العرفية القبلية، حيث خلخلت بنيتها السياسية والاقتصادية⁽⁴⁾.

كما أن من الأساليب التي اعتمدها سلطات الاحتلال الفرنسي للسيطرة على تافيلالت وأريافها والقضاء نهائيا على وظيفة القصور هي لجوؤها إلى وضع تقسيم إداري ترابي للمجال الريفي الفيلاي قبل وبعد تهدئة الجنوب الشرقي سنة 1934م محكوم بمنطق عسكري أساسه الاستخبار والمراقبة، ويتماشى مع دور إدارة الشؤون الأهلية ومصالحة الاستخبارات ما جعل "مؤسسة القصر" تخضع لمراقبة لصيقة، حصرت دوره في الجانب الاجتماعي كسكن فقط، بينما فوضت تنظيمه السياسي ليكون تحت سيطرتها.

وعلى الرغم من استمرار قصور تافيلالت كنمط معماري بهاته الأرياف الصحراوية، إلا أن احتلال فرنسا لهاته الأرياف أسهم في تهميش أدوار هاته القصور والأرياف ووظائفها التاريخية التي اضطلعت بها خاصة منها الأدوار السياسية. كما أفرز هذا الغزو



الفرنسي لهاته الربوع من البلاد ما بات يعرف جغرافيا بظاهرة انفجار القصور التي تعني تفكك السكن القروي التقليدي نتيجة عدة عوامل منها ما هو مرتبط أساسا بطبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفت تافيلالت وأريافها إبان عهد الحماية الفرنسية على المغرب.

2- دور الاحتلال الفرنسي لتافيلالت في انفجار قصورها وبروز التمدين:

لم يكن الطراز المعماري الحديث في المغرب خصوصا في منطقة تافيلالت قد أحدث نتيجة لحاجات محلية دعت إليها ضرورة اجتماعية أو اقتصادية أو سكنية، أو نتيجة تطور طبيعي للمنظومة العمرانية المحلية، وإنما كان استجابة لأطماع أجنبية تتعلق بملاسات التوسع الاستعماري. فهذا الأخير كان نقطة البداية في مسلسل التحول المجالي الريفي الذي شهدته أرياف تافيلالت في تاريخها الحضري. فلقد أحدث الغزو الفرنسي لتافيلالت وأريافها مجموعة من التغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية ساهمت بشكل مباشر في بروز ظاهرة انفجار القصور وتغير هويتها المعمارية، مما أدى إلى توسع ظاهرة التمدين وإحداث تحولات عمرانية ومجالية بماته الأرياف الفيالالية. فقد أثر الاحتلال سلبا على الفكر العمراني وعلى القواعد الأخلاقية والقيم الثقافية التي كانت تمثلها هذه القصور، فالطراز المعماري الحديث دس في عرف المجتمع المحلي أنماطا معمارية وتقنيات هندسية دخيلة، غيرت الوحدة المظهرية للأرياف الفيالالية.

يمكننا أن نلخص العوامل التي أدت إلى انفجار القصور بأرياف تافيلالت وذلك من خلال الاستغلال الاستعماري المنجمي لأرياف تافيلالت وكذا استغلال أراضيها الزراعية على الرغم من كون مجال تافيلالت لم يكن ضمن تطلعات الاستعمار الفلاحي نظرا لمحدودية موارده الفلاحية وضعف إنتاجه، كما أن استنزاف يدها العاملة النشيطة التي عانت من مختلف أشكال الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي، سواء من طرف القياد المخزنيين الذين مارسوا شططا في السلطة على الأهالي، أو سلطات الحماية التي رأت فيهم قوة إنتاجية واقتصادية لا بد من استغلالها إلى أقصى درجة، هذا الوضع الذي انضاف إليه مشكل تجزئة الملكية الفردية، في محاولة للإجهاد على الروح القبيلية المتسمة بالتضامن والتآزر. وما تخبط فيه الفلاح من مشاكل حيازة الماء ووسائل الإنتاج ومصادرة الأرض بالإضافة إلى تعاقب سنوات الجفاف والمجاعات ولعل أهمها مجاعات سنوات 1936 و 1937 و 1939 و 1945 و 1946، كلها أسباب وعوامل اضطرت معها ساكنة أرياف تافيلالت وقصورها إلى مغادرة قصورها والخروج منها والهجرة نحو المدن الداخلية كفاس ومكناس والرباط أو نحو الجزائر للاشتغال في حقول العنب وغيرها.

لقد أثر إحداث المراكز الحضرية الجديدة سلبا على النمط التقليدي الذي كان سائدا في المنطقة، حيث هاجر السكان إلى هذه المراكز، الشيء الذي ساهم في إفراغ هذه الخلايا السكانية (القصور/ إيغمان بالأمازيغية) ⁽⁵⁾ من محتواها البشري، وتعرضها للتدهور بعد أن فقدت نقط ارتكازها وهذا ما يطلق عليه بظاهرة انفجار القصور ⁽⁶⁾، وتعتبر الهجرة محركا أساسيا للعديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها أرياف تافيلالت، إذ مست مختلف فئاتها الاجتماعية وأثرت على وضعها الاقتصادي والاجتماعي الذي عرف نوعا من التحسن، ويعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى العمل المأجور الذي سمح للمهاجرين بشراء الأراضي الزراعية وإنشاء دور سكنية بمقومات حديثة بمدن أحدثتها سلطات الحماية كمدينة الريصاني وأرفود وقصر السوق والريش، وحتى من لم يستطع الانتقال للسكن بماته المدن والمراكز الحديثة فإنه يقوم ببناء منزله خارج أسوار القصر لرغبته في الفردانية والاستقلالية عن السكن الجماعي الذي يفرضه القصر، فقام بالبناء بالإسمنت المسلح واستعمال شبكة الماء والكهرباء والصرف الصحي، هاته المقومات كانت تعيب في السكن داخل القصور الفيالالية.



فالمستعمر إذن أعاد تنظيم المجال وفق مصالحة التوسعية وذلك بإعادة رسم خريطة المجال الريفي المحلي عبر إحداث سلسلة نظم ومؤسسات وشبكة علاقات جديدة، وهدم أسس الاقتصاد المحلي وتحويله من اقتصاد مرتكز على التضامن والاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد استهلاكي تابع للمراكز الحضرية الجديدة، الشيء الذي أدى إلى بروز ظاهرة التمدين التي أدت إلى حدوث تحولات في أرياف تافيلالت، والتي مست الجانب العمراني والمجالي، فبعدما كان النمط المعماري السائد في أرياف تافيلالت لقرون عديدة نمط القصور، بات هذا النمط يعرف انكماشاً وتراجعا على مستوى وظائفه بمجرد دخول المستعمر الفرنسي للمنطقة، بحيث عمل هذا الأخير على تفكيك البنية السكنية التقليدية من خلال نهج مجموعة من الوسائل والآليات التي أشرنا إليها سابقا، كما كان أيضا للتحولات الاجتماعية والاقتصادية دور في تقويض مؤسسة القصر بسبب عامل الهجرة وإحداث سلطات الاستعمار لأنوية حضرية كأرفود وقصر السوق والريش، وتزويدها بمقومات حديثة من قبيل تهيئة مجالية ومرافق إدارية وخدماتية عمومية (كالمستشفيات والمدارس وأسواق ومتاجر وغيرها...)، وتعويض السكن التقليدي للأرياف تافيلالت (القصور) بسكن جديد بمواصفات جديدة على مستوى التصميم والشكل مع استعمال مواد بناء جديدة وهي الاسمنت المسلح، كما أن إقدام المستعمر على إلغاء العمل بالمؤسسات المحلية التقليدية المعتمدة على الإدارة الذاتية للشؤون المحلية وفق مقاربة تشاركية في اتخاذ القرارات ووضع قوانين تخدم مصالح الإدارة الاستعمارية، لتتسع بذلك الفجوة بين الطراز المعماري الأصيل المتمثل في تكتلات القصور والمراكز الحضرية الجديدة التي نالت النصيب الأكبر في المخططات التنموية للدولة بعد الاستقلال⁽⁷⁾، حيث انصب التركيز على الاهتمام بها وعلى تطويرها وتنميتها مقابل إهمال النمط العمراني التقليدي الذي أصبح يفتقر لأبسط متطلبات الحياة اليومية، الأمر الذي لم يحفظ لتافيلالت خصوصياتها التي تتماشى مع ظروفها الطبيعية والمناخية القاسية. مما أثر سلبا على غالبية قصور تافيلالت التي لم تستطع الصمود والمقاومة أمام هذا التيار الجارف من التمدين، فأصبحت عرضة للإهمال والنسيان في ظل غياب ثقافة الترميم وغياب إرادة سياسية للحفاظ على هذا الموروث الحضاري والإنساني الذي بات يعن في صمت.



خاتمة:

مجمال القول إن منطقة تافيلالت عرفت على غرار باقي مناطق المغرب في عهد الحماية عدة تحولات بنيوية من الناحية الاجتماعية والعمرائية والاقتصادية، ساهمت في تحويل دور القصور وتبدل مهامها وأدوارها. بحيث قضى الاستعمار على نظم المعاش التي صانها وكفلها العرف والجماعة لزمان طويل وشكلت عنصر اتحاد وقوة أهل أرياف تافيلالت، لكن سلطات الاستعمار راهنت في خططها على سياسة تفكيك البنيات الاجتماعية والإجهاز على اللحمة القبيلة التي كانت بالنسبة لها مصدر قلق وتشويش. وذلك من خلال تشكيل مدن حضرية جديدة قرب القصور، وجهازها بمراقف عمومية مشجعة للاستقرار، مما دفع أهل القصور للهجرة إليها تاركين البيت الأم للإهمال والنسيان. فظهر السكن والعيش الفرديين عوض القصر الذي يمثل السكن الجماعي والعيش المشترك.

الهوامش:

1. أحمد الشرقاوي، تطور تنظيم المجال بتافيلالت في عهد الحماية من سنة 1927 إلى سنة 1956، ضمن ندوة " دور علماء تافيلالت وأدبائها وفنائها وقائلها وجيش التحرير في مقاومة الاستعمار" منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، تنسيق أحمد البايي وآخرون، الطبعة الأولى 2015، مكتبة دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، ص 80.
2. المرجع نفسه، ص 81.
3. جورج سبيلمان، أيت عطا وتهدئة درعا العليا، ترجمة محمد إحدى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير، الطبعة الثانية، 2011، ص 193.
4. عبد الله استيتيتو، التاريخ الاجتماعي والسياسي لقبائل أيت عطا الصحراء إلى نهاية القرن التاسع عشر، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، 2011م، ص 208.
5. Rober(M), 1930, les Berbères et le Makhzen dans le sud du Maroc, Paris p 347.
6. تطلق ظاهرة "انفجار القصور" على تشتت البنية المعمارية للقصور، وهجرة السكان منها إلى أحياء سكنية من الطراز الجديد خارج الأسوار أو إلى أطراف المراكز الحضرية. أنظر: أبا صادقي، 2013، إشكالية التدبير التقني والقانوني للتراث المعماري بمنطقة محمية المحيط الحيوي لواحاح الجنوب المغربي (نموذج القصور)، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، الرباط، سلسلة دراسات وأبحاث رقم 37، ص 218.
- 7- المرجع نفسه، ص 202.